جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم العلوم السياسية

تمكين المرأة في برامج وسلوك الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد العام (٢٠٠٣)

رسالة تقدمت بها الطالبة

هدى عبد الرزاق عبد الكريم

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزءٌ من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

أ.د. عامر حسن فياض

٢٠٢٦م **١٤٤٧هـ**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾

صدق الله العليُّ العظيم

سورة النمل (٢٣)

الإهداء

إلى من بذل الغالي والنفيس في تربيتي وتعليمي

والدي العزيز

إلى نبع الطيب والحنان

والدتي العزيزة

إلى من ساندتني في هذه الحياة أختي العزيزة

إلى نبض قلبي وزهرة حياتي

أولادي

أهدي هذا الجهد المتواضع، إيماناً بأن العلم والوعي هما

الطريق نحو العدل والانصاف

الباحثة

شكـــرٌ وعرفان

الحمدُ للهِ الذي لا توفيق إلا بـه، ولا علم إلا مـا علَّمنـا إياه، وأشكره سبحانه علـى نعمـه الظاهرة والباطنة، وعلى ما منَّ به عليَّ من جهدٍ وتوفيقٍ حتى إتمام هذه الرسالة المتواضعة.

يطيب لـي أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلـى أستاذي المشرف الدكتور عامر حسن فياض، أستاذ العلوم السياسية فـي معهد العلمين للدراسات العليا، لتفضـله بالإشراف علـى هذه الرسالة، وما قدمه من توجيهٍ علمي ونصحٍ وإرشاد كان له الأثر الكبير في إنجازها.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلـى أساتذتي فـي قسم العلوم السياسية فـي معهد العلمين للدراسات العليا، وإلى عمادة المعهد، وعلـى رأسهم عميد المعهد الأستاذ الدكتور زيد عدنان محسن وإلـى رئيس قسم العلوم السياسية فـي المعهد الأستاذ الدكتور محمد ياس خضير، لما قدموه من دعمٍ علمي ونصائح وإرشادات أسهمت في اغناء هذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أشكر زملائـي فـي القسم، لمسـاعدتهم لـي فـي إعداد هذه الرسـالة من خـلال تزويـدي بـبعض المصـادر وإرشـادي إلـى مكتبـات قيّمـة كـان لهـا دور فـي إثراء الدراسـة. وفـي الختام، الشكرُ من قبلُ ومن بعدُ لله العلي القدير، الذي فتح لـي أبواب العلم حتـى أتممت إعداد هذه الرسالة، وما توفيقي الا بالله.

المُستخلص

تناولت هذه الدراسة موضوع "تمكين المرأة في برامج وسلوك الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد العام (٢٠٠٣م)"، انطلاقًا من مفهوم التمكين الَّذي يُقصد به تعزيز القدرات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للأفراد، لاسيما المرأة، بما يضمن مشاركتها الفاعلة في الحياة العامة، ويُعد هذا المفهوم من المصطلحات الحديثة الَّتي برزت منذ سبعينيات القرن الماضي في إطار السعي إلى تعزيز دور المرأة في المجال السياسي.

وهدفت الدراسة إلى بيان مدى تمكين المرأة في النصوص الدستورية والقانونية والأنظمة الداخلية والبرامج حزبية، ومقارنة ذلك بمستوى تمكينها في الواقع العملي، واعتمدت الدراسة على المناهج التاريخي والوصفي التحليلي والمقارن من خلال الرجوع إلى الجذور التاريخية وتحليل أبرز الممارسات التي تكرس التمييز ضد المرأة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين النصوص الدستورية والتنظيمية التي تقر مبادئ العدالة وتمكين المرأة، وبين واقع التطبيق العملي الذي لا يعكس هذه المبادئ، إذ إن تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة (٢٥٪) لم يكن ليتحقق لولا اعتماد نظام الكوتا، وكما أظهرت الدراسة، من خلال تحليل برامج وسلوك الأحزاب بمختلف توجهاتها الدينية وغير الدينية.

أن الموروث الاجتماعي يشكل العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد مستوى تمكين المرأة، من خلال ترسيخ أدوار تقليدية تحصرها في إطار الأسرة بوصفه الدور الأساسي لها، ويُضاف إلى ذلك تأثير الاعتبارات الشخصية والظروف التاريخية التي مر بها العراق، والتي أسهمت في تفضيل الرجال ذوي المسيرة النضالية في تولي مواقع صنع القرار، فضلًا عن تأثير بعض التفسيرات الدينية المتشددة، الأمر الذي أدى إلى بقاء تمكين المرأة محدودًا في الواقع العملي.

المحتويات

ت	الموضوع	الصفحة
)	المقدّمة	١-٤
)	الفصل الأوَّل الإطار المفاهيمي للدراسة ماهية تمكين المرأة والأحزاب السياسيّة	٥ - ٤٣
)	المبحث الأول: مفهُوم تمكين المرأة ومعوقاته	٦ - ٢٣
)	المطلب الأوَّل: مفهُوم التمكين ونشأته ومراحل تطوره.	٦ - ١٥
)	المطلب الثّاني: خصائص ومعوقات التمكين	١٥ - ٢٣
)	المبحث الثّاني: مفهُوم الأحزاب السياسيّة ومهامها	٢٤ - ٤٣
)	المطلب الأوَّل: مفهُوم ونشأة الأحزاب السياسيّة	٢٤ - ٣٣
)	المطلب الثّاني: مهام الأحزاب السياسيّة وانواعها	٣٣ - ٤٣
)	الفصل الثّاني الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي لتمكين المرأة في العراق بعد العام (٢٠٠٣م)	٤٤ - ٩٦
١)	المبحث الأوَّل: حقوق المرأة في الإطار الدستوري والقانوني في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).	٤٥ - ٧٠
١)	المطلب الأوَّل: حقوق المرأة في الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥م).	٤٥ - ٥٤
١)	المطلب الثّاني: حقوق المرأة في القوانين بعد العام (٢٠٠٣م).	٥٤ - ٧٠
١)	المبحث الثّاني: حقوق المرأة في الإطار المؤسسي الحكومي وغير الحكومي في العراق بعد العام (٢٠٠٣م)	٧١ - ٩٦
١)	المطلب الأوَّل: حقوق المرأة في المؤسسات الحكومية بعد العام (٢٠٠٣م).	٧١ - ٨٥
١)	المطلب الثّاني: حقوق المرأة في المؤسسات غير الحكومية بعد العام (٢٠٠٣م).	٨٥ - ٩٦
١)	الفصل الثّالث تمكين المرأة في برامج وممارسات الأحزاب والقوى السياسية في العراق بعد العام (٢٠٠٣م)	٩٧ - ١٤٩
١)	المبحث الأوَّل: تمكين المرأة في برامج وممارسات الأحزاب الإسلامية في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).	٩٨ - ١٢٣
١)	المطلب الأوَّل: تمكين المرأة في برامج وممارسات حزب الدعوة بعد العام (٢٠٠٣م).	٩٨ - ١١١
١)	المطلب الثّاني: تمكين المرأة في برامج وممارسات الحزب الإسلامي بعد العام (٢٠٠٣م).	١١١-١٢٣
٢)	المبحث الثّاني: تمكين المرأة في برامج وممارسات الأحزاب غير الإسلامية في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).	١٢٤-١٤٩

٢)	المطلب الأوَّل: تمكين المرأة في برامج وممارسات الحزب الشيوعي في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).	١٢٤-١٣٧
٢)	المطلب الثَّاني: تمكين المرأة في برامج وممارسات الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).	١٣٧-١٤٩
٢)	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات	١٥٠-١٥٤
٢)	قائمة المصادر	١٥٥-١٧٩

فهرس الجداول والمخططات

ت	اسم الجدول والمخطط	رقم الجدول
١)	جدول خصائص التمكين	(١)
٢)	جدول مجالات ومعوقات التمكين	(٢)
٣)	جدول تمثيل المرأة في المجلس الوطني ومجلس النواب العراقي عبر الدورات الانتخابية (١٩٨٠م-٢٠٢٥م)	(٣)
٤)	جدول برنامج حملة العودة إلى التعليم	(٤)
٥)	جدول مسح القوى العاملة في العراق لعام (٢٠٢١م)	(٥)
٦)	جدول توزيع مقاعد حزب الدعوة الإسلامية بين الرجال والنساء عبر الدورات الانتخابية (٢٠٠٥-٢٠٢٥)	(٦)
٧)	جدول توزيع مقاعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني بين الرجال والنساء عبر الدورات الانتخابية (٢٠٠٥م-٢٠٢٥م)	(٧)

المقدمة

المُقدَّمة

اتسم النظام السياسي قبل عام (٢٠٠٣م) بقدر كبير من المركزية وتعاقب النظم السياسية التسلطية التي جردت المواطن بشكل عام والمرأة بشكل خاص من حقوقهما في المشاركة السياسية الفاعلة وصنع القرار، اذ لم تكتف تلك الأنظمة بإقصائهم عن مواقع التأثير بل فرضت عليهما معا واجبات ثقيلة عنوانها واجبات المساندة للنظام السياسي دون المشاركة في صناعة مخرجات وقرارات وبرامج إدارة الشأن العام حيث كانت مشاركة المرأة محدودة ومقيدة بإطار رسمي يخضع لاعتبارات أيدلوجية وتنظيمية صارمة، ولم تكن تعكس بالضرورة مشاركة حقيقية في صنع القرار.

وبعد التحول السياسي والقانوني الَّذي شهده العراق بعد عام (٢٠٠٣م)، والتغيرات المفصلية التي حدثت في طبيعة النظام السياسي، واعادة بنائه على أسس ديمقراطية، في ظل الظروف التي لم تكن خالية من عقبات أمنية وسياسية ملحوظة. جاء دستور عام (٢٠٠٥م) متضمناً حقوقاً سياسية واجتماعية وثقافية، مانحاً المرأة مكانةً جوهرية، من خلال تكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، في نصوصه الدستورية، فضلًا عن ورود ذكر المرأة صراحة أو ضمنًا في سبعة مواضع، ومشرعا لها العديد من القوانين التي تعزز مكانة المرأة مما شكل نظرة جديدة لمكانة المرأة في هيكلية النظام الجديد، وفي قلب تلك التحولات برزت آلية مهمة جدًا وهي آلية (تمكين المرأة)، اذ يُعد تمكين المرأة خروجا ايجابيا عن مبدأ اساسي في الديمقراطية الا وهو مبدا المساواة بين الرجل والمرأة ويتم اللجوء الى ملاذ التمكين هذا لإنضاج التجربة الديمقراطية الناشئة في المجتمعات التي تختار بناء النظام السياسي التعددي الديمقراطي عند خروجها من نظام سياسي تسلطي واحدي. الى نظام قائم على التنافس الحزبي وفي هذا المجال برزت الأحزاب السياسية بوصفها أحد اهم أدوات التعبير عن التوجهات السياسية وصياغة البرامج والاهداف، بما في ذلك ما يتعلق بتمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة حيث يعتمد التمكين على قوة واستقرار النظام السياسي، لأنّ استقرار النظام السياسي يوفر للمرأة فرصة التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ويوفر لها فرصة الحصول على كافة حقوقها.

وتتنوع الأحزاب السياسية في العراق بتنوع مكوناته واتجاهاته الفكرية الامر الذي يعني أن هذه الأحزاب اختلفت في سلوكيات وممارسات بعضها عن بعض، أو أنها تميزت بوحدة السلوك وانتهاج نفس الممارسات اتجاه المرأة.

أَهمّية الدراسة:

يعد تمكين المرأة أحد اهم المحاور في الخطاب السياسي بعد عام (٢٠٠٣م) والتمكين الفعال للمرأة لا يتحقق بالنص الدستوري او القانوني فحسب اذ لا بد ان نتلمسه لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لاسيما في برامج وسلوك الأحزاب والقوى السياسية وتبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تقدم توصيات عملية لصانعي السياسات حول كيفية تحسين بيئة تمكين المرأة داخل الأحزاب وخارجها.
- تبين مدى التقارب او التباعد بين ما يُطرح في البرامج الحزبية وما يطبق على ارض الوقع.
- تساعد الأحزاب السياسية في مراجعة هياكلها التنظيمية لتعزيز المشاركة النسوية الفاعلة.
- توفر مادة علمية للمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة.
- تسهم في تقييم واقع تطبيق نصوص الدستور والقوانين ذات الصلة بحقوق المرأة.

اهدَاف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان حجم الفجوة بين الخطاب النظري والتطبيق العملي فيما يتعلق بتمكين المرأة داخل الأحزاب السياسية العراقية؛ إذ يتمثل الجانب النظري في تحليل النصوص الرسمية للأحزاب، ولا سيما ما يتضمنه النظام الداخلي وبرامجها السياسية من إشارات إلى الحقوق والواجبات بصورة عامة، وحقوق المرأة بصورة خاصة، للكشف عن مدى تضمينها لمفاهيم تمكين المرأة. أما الجانب العملي، فيتمثل في تحليل واقع تطبيق هذه النصوص على أرض الواقع، من خلال دراسة طبيعة تعامل الأحزاب مع المرأة، ومستوى إشراكها في الهياكل التنظيمية الحزبية، ومدى وصولها إلى المناصب العليا ومواقع صنع القرار. وعليه تسعى الدراسة إلى تقليص هذه الفجوة من خلال تشخيص أهم الأسباب التي تؤدي إلى اتساعها، واقتراح المعالجات والحلول المناسبة، استنادًا إلى مبادئ ومعايير تمكين المرأة.

محددات الدراسة:

الزمانية: تناولت الدراسة المدة الزمنية الممتدة من عام (٢٠٠٣م) إلى (٢٠٢٦م).

المكانية: الدراسة تتناول تمكين المرأة في العراق.

الموضوعية: الدراسة تخص موضوع تمكين المرأة في برامج وممارسات نماذج من الأحزاب الإسلامية في العراق (حزب الدعوة الإسلامية والحزب الإسلامي العراقي) ونماذج من الأحزاب غير الإسلامية (الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكوردستاني).

إشكاليَّة الدراسة:

وتنطلق المشكلة البحثية في الإجابة على السؤال المركزي الذي مفاده هل استطاع العراق من خلال أحزابه وقواه السياسية ان يتعامل مع تمكين المرأة بالطريقة التي تهدف الى إنضاج التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق؟ وعن هذا السؤال المركزي تتفرع مجموعة تساؤلات أبرزها.

- ماذا نعني بكل من تمكين المرأة والحزب السياسي؟
- هل ساعدت التشريعات العراقية بعد العام (٢٠٠٣م) بما فيها الدستور والقوانين في تمكين المرأة للمشاركة في إدارة الشأن العام؟
- هل ساعدت المؤسسات الحكومية بعد العام (٢٠٠٣م) في تمكين مشاركة المرأة في إدارة الشأن العام؟
- كيف ساعدت المؤسسات غير الحكومية في العراق بعد عام (٢٠٠٣م) مع تمكين المرأة للمشاركة في إدارة الشأن العام؟
- كيف تؤثر الثقافة السياسية السائدة والأنماط الذكورية في بنية الأحزاب على فرص تمكين المرأة؟
- ما طبيعة الأدوار التي تؤديها المرأة داخل الأحزاب السياسية العراقية؟

فرضيَّة الدراسة:

رغم ان تمكين المرأة هي سياسة تتجاوز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في النظم الديمقراطية الناشئة غير أن هذا التجاوز هو تجاوز إيجابي لإيصال المرأة العراقية الى خط شروع متساوٍ مع الرجل للمشاركة في إدارة الشأن العام، وذلك من خلال الوقوف على اهم الأسباب التي تسمح او تمنع تمكينها في الأحزاب السياسية.

منهجيَّة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مدخل ومنهج للتثبت مِن صحةِ الفرضيَّة وهي:

١) المدخل التاريخيّ: إن دراسة أَي موضوع تتطلب الرجوع إِلى تاريخهِ ومعرفة تطوراتهِ الَّتي أَدت بهِ إِلى أَن صارَ ماثلًا قائمًا بحدِّ ذاتهِ، فاستخدمت هذا المدخل في العديد من المحاور في

الرسالة منها الرجوع إلى تاريخ بعض المُصطلحات السياسيَّة الواردة، وكذلِك نشوء الاحزاب السياسيّة تاريخيًّا وغيرهما.

٢)**المنهج الوصفي التحليليّ:** هو تحليل الموضوع من جوانب عديدةٍ، استخراج ما يمكن استخراجهُ مِن نتائج ذلِك التحليل مِن أَفكار للوصولِ إلى النتائج الموضوعيَّة بشأن ذلِك الموضوع، واستخدمت هذا المنهج في تحليل بعض محاور الرسالة مما لهُ علاقة بهذا المنهج، ومنها نصوص الدستورية وبرامج الاحزاب السياسية وغيرهما.

٣) **المنهج المقارن:** اذ تم الاستفادة منه في إجراء المقارنة بين الأحزاب الإسلامية وغير الإسلامية فيما يتعلق برؤيتها لتمكين المرأة ونسبة تمثيل النساء في الهيئات القيادية وآليات الترشيح للانتخابات ومستوى مشاركتهن في صنع القرار الحزبي، فضلا عن بيان مدى انعكاس البرامج الحزبية على الممارسة العملية لتمكين.

٤) **المنهج القانوني:** إذ تم الاستفادة من هذا المنهج من خلال تحليل النصوص الدستورية والتشريعية والتنظيمية التي نظمت حقوق المرأة في العراق، لاسيما الحقوق المتعلقة بالمشاركة السياسية والعمل والتعليم والحماية الاجتماعية.

هيكليَّة الدراسة:

إن فرضيَّة الدراسة استوجبت توزيعها على مقدمة وثلاثةِ فصولٍ وخاتمة، وهي على النَّحوِ الآتي:

الفصل الأوَّل: مفهُوم تمكين المرأة والأحزاب السياسيّة.

في هذا الفصل تناولنا في المبحث الأوَّل مفهُوم التمكين ونشأتهُ ومراحل تطوره، والبحث في خصائص التمكين والمعوقات التي تعيقه، وأَمَّا المبحث الثَّاني، فتناولنا مفهُوم الأحزاب السياسيّة بصورة عامة، ونشأة الاحزاب وأنواعها ومهامها.

أمَّا الفصل الثَّاني: الإطار الدستوري والقانوني والمؤسسي لحقوق المرأة في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).

توزع الفصل الثاني على مبحثين خصص المبحث الأوَّل حقوق المرأة بالمنظور الدستوري والقانوني في العراق بعد تغير النظام السياسي في العراق عام (٢٠٠٣م)، وأَمَّا المبحث الثَّاني، فكان قد خصص حقوق المرأة بنظرة المؤسسات الحكومية العراقية وغير الحكومية بصورة مختارة وخصوصا بعد عام (٢٠٠٣م).

أمَّا الفصل الثَّالث: تمكين المرأة في برامج وممارسات الأحزاب والقوى السياسية في العراق بعد العام (٢٠٠٣م).

فقد احتوى هذا الفصل على مبحثين، تناول المبحث الأول تمكين المرأة في العراق وخصوصا في الأحزاب السياسيّة الإسلاميّة بعد التغير السياسي الذي حصل في العراق سنة (٢٠٠٣م)، وسبق ذلك تناول نشأة الأحزاب الإسلامية العراقية وبرامجها ونظامها الداخلي بنظرة تحليله وتاريخية.

أَمَّا المبحث الثَّاني، فقد خص تمكين المرأة في برامج وممارسات الأحزاب العراقية غير الإسلامية بعد عام (٢٠٠٣م)، وسبق ذلك تناول نشأة الأحزاب غير الإسلامية وبرامجها ونظامها الداخلي بنظرة تاريخية تحليلية.